ورقة عمل جمعية مبادئ لحقوق الإنسان

في الجلسة الرابعة للمؤتمر الدولي

قانون العقوبات والتدابير البديلة: تجربة نوعية في التشريع البحريني

المستشار/ المحامي فريد غازي جاسم رفيع

رئيس جمعية مبادئ لحقوق الإنسان

27 و28 سبتمبر 2022

المنامة - مملكة البحرين

ورقة مقدمة بأهم الملاحظات الواردة على قانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة من الواقع العملي

أتى القانون رقم 18 لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة نتاجاً لرؤية جلالة الملك المَعظم الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه، كما انه ينسجم مع مسيرة التطوير والتحديث في التشريعات ضمن المسيرة التنموية الشاملة في مملكة البحرين، ومتوافقاً مع مناهج ودعامات حماية وتعزيز حقوق الانسان ذات الطابع الداخلي والإقليمي، والدولي.

كما أن القانون الجديد يُعد ضامناً بشأن توسيع صلاحيات القضاء بما فيه النيابة العامة وكذلك مكتب تنفيذ الاحكام بوزارة الداخلية في استبدال العقوبة للمحكومين حسب الاشتراطات المبينة في القانون، وبما يتماشى مع حقوق الانسان والمحكومين والنزلاء ليستفيدوا من هذا القانون الذي يعتبر متميزاً من نوعه، وللقانون سالف الذكر العديد من الإيجابيات منها اصلاح المحكوم بالحبس اصلاحاً صحيحاً يتوافق مع صون كرامة الانسان وكفالة حريته وغيرها من التي تمس المحكوم واسرته ، إلا ان هنالك بعض الملاحظات على هذا القانون، والذي من شأنها تحقيق الغاية المُثلى من وراء سن هذا القانون وتحقق أهدافه نوجزها في الآتي:

أولاً: عدم وجود آلية واضحة وصريحة في تسبيب قبول أو رفض طلب العقوبة البديلة من عدمه من قبل قاضي تنفيذ العقاب ومكتب تنفيذ الاحكام بوزارة الداخلية

الواقع العملي لاستبدال العقوبة المقدم لقاضي تنفيذ العقوبات لكل محكوم عليه بالحبس لمدة لا تزيد على سنة المادة (12) من قانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، يقدم الطلب مشفوعاً بمليء النموذج الموحد لطلبات قاضي تنفيذ العقاب وتصل للمتقدم رسالة الكترونية بقبول الطلب ويرسل الطلب للنيابة العامة لكتابة التقرير بعد ذلك يقرر قاضي تنفيذ العقاب قبول الاستبدال من عدمه وفي حاله رفض الطلب لا يبين لمقدم الطلب الاستبدال بسبب رفض الطلب مما يضطره لتقديم استئناف أمام محكمة الاستئناف العليا الجنائية ماده (16) من ذات القانون التي تكون لها سلطة قبول الطلب من عدمه وعند الرفض لا يسبب مما يخلق مشكلة لمتقدم الطلب في عدم معرفة سبب رفض طلب الاستبدال رغم صراحة النص المشار اليه بإعطاء كل محكوم عليه بالحبس لمدة لا تزيد على سنة حق تقديم طلب الاستبدال وفي حالة تقديم طلب استبدال العقوبة وفق نص المادة(13) من القانون المعدل بموجب المرسوم بقانون رقم (24) لسنه 2021 التي أجازه للجهة المعينة بوزارة الداخلية (مكتب تنفيذ الاحكام) ان تطلب من قاضي تنفيذ العقاب ان يستبدل بالعقوبة الاصلية المحكوم بها قبل البدء في تنفيذها عقوبة بديلة أو أكثر من المنصوص عليها في المادة (2) من هذا القانون ورغم ان مقدم الطلب يقوم بمليء استمارة البيانات عند تقديم الطلب إلا أن معظم المتقدمين لا يعرفون مصير طلبهم هل تم قبوله أو رفضه وأسباب ذلك وبالرغم من ان الامر جوازي لمكتب تنفيذ الاحكام بوزارة الداخلية إلا أن معظم المتقدمين يشتكون من عدم معرفة مصير طلباتهم و هذا الامر من أعظم التحديات التي تواجه سلامة انفاذ القانون.

ثانياً: عدم وجود رقم خاص بقيد طلب استبدال العقوبة ورقم خاص بالجهة المعنية بشأن طلب استبدال العقوبة بمكتب تنفيذ الاحكام

ان وجود رقم خاص بشأن قيد طلب استبدال العقوبة بمكتب تنفيذ الاحكام ، يعتبر من الأمور المهمة التي يجب أن تأُخذ بعين الاعتبار، فعلى سبيل المثال لا الحصر، البلاغات الجنائية تُقيد برقم خاص بشأن البلاغ، كما ان البلاغات التي تُحول إلى النيابة العامة تُقيد برقم يُسمى "رقم النيابة" والعلة من ذلك سهولة تتبع حالة الطلب، والقيام بالإجراءات اللازمة، الا ان طلب استبدال العقوبة لا يُقيد برقمٍ خاص يحصل عليه المحكوم في الطلبات المقدمة لمكتب تنفيذ الاحكام، مما يجعل متابعة حالة الطلب صعبةً لغاية، بالإضافة إلى غياب وسيلة التواصل مع الجهة المختصة بشأن استبدال العقوبة البديلة المقدمة لمكتب تنفيذ الاحكام بوزارة الداخلية ، مما يجعل متابعة الطلب بالكاد شبه مستحيلة، فنوصي الجهة المختصة بأن تخصص قنوات تواصل محددة لمتابعة طلبات

استبدال العقوبة، لضرورتها القصوى وللنفع الذي ستعود به على المحكومين في المقام الأول، وكذلك على المُحامين الذي يعتبر هدفهم الأسمى حماية وصون حرية وحقوق وكرامة المحكوم بالحبس والسجن وتعزيزها.

ثالثاً: تطبيق استبدال العقوبة على المواطنين فقط دون الأجانب في عمومهم

ان دستور مملكة البحرين المادة (4) قد صان المساواة بين البشر، ولم يفرق بينهم بناءً على اللون أو العرق أو النسب أو الأصل وغيرها من المعايير، كما ان قانون استبدال العقوبات لم يُخصص نصاً صريحاً يُذكر فيه أن طلب استبدال العقوبة يُعتبر مُقصوراً على المواطنين فقط دون المقيمين أو الأجانب على أرض المملكة، إلا انه – تأسيساً على الواقع العملي – فإن طلبات استبدال العقوبة يتم النظر فيها بشأن المواطنين فقط دون ان يتم الالتفات بشان طلب الاستبدال على المحكومين الأجانب إلا بشكل بسيط ومحدود، خاصةً ان لم يُشير الحكم الصادر ضده بتسفير المحكوم من على أرض المملكة بعد قضائه لمدة عقوبة الحبس، ومن الأولى بأن يتم اعمال استبدال العقوبة على الجميع بغض النظر عن جنسياتهم أو انتمائهم أو لونهم أو عرقهم، عملاً بنصوص المواد التي احتواها دستور المملكة والذي يعتبر الأداة القانونية الأسمى في المملكة.

رابعاً: اقتصار إمكانية استبدال العقوبة على العقوبات التي تكون فيها مدة الحبس سنة فأقل

ان استبدال العقوبة يقع فقط على العقوبات التي تكون فيها مدة الحبس سنة فأقل كما أثرنا م (12) من القانون ، ولعل بأن هذا الأمر يُرى من منظور "حدة الجريمة المرتكبة" فالسائد بأن مدة الحبس مقرونةً بخطورة الجريمة المرتكبة، ألا ان هذا المعيار لا يُعد دقيقاً في الوقت الراهن، فكثُرت العقوبات المقررة للجرائم التي تعتبر بسيطة في فعلها لكنها غليظةً في عقوبتها، خاصةً ان اقترنت بظرفٍ مُشدد، فعلى سبيل المثال السرقة لا يُختلف في معناها، فلو فرضنا بأن السرقة حدثت صباحاً فتكون عقوبتها الحبس لمدة سنة، بينما لو حدثت ليلاً فتكون عقوبتها التغليظ لاقتران ظرف الليل، فالعقوبة هنا الحبس سنتان، فالذي سرق صباحاً يستطيع الاستفادة من استبدال العقوبة، بينما الذي سرق ليلاً لا يستطيع الاستفادة من استبدال العقوبة، فيأتي الوجوب هنا بان يُعاد تقييم المدة المقترنة بالحبس التي تسمح بتقديم طلب استبدال عقوبة، واخضاعها لمعايير مختلفة لا تُعنى فقط بمستوى خطورة الفعل، وأن توضع معايير أخرى، كالسِن والظروف العائلية وغيرها من المعايير.

خامساً: عدم وجود مدة محددة خاصة بشأن الفصل في طلب استبدال العقوبة

أن وجود مدة محددة للفصل بشان طلب استبدال العقوبة من الأمور الجوهرية التي غفل عنها قانون رقم 18 لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، كونه يجب أن يتم تحديد مدة معينة لا تتجاوز الثلاثة أيام من وجهة نظرنا المتواضعة للبت في طلب استبدال العقوبة، لكي يتسنى للمحكوم أو وكيله اتخاذ الاجراء المناسب بالإضافة إلى متابعة حالة الطلب بشكل متواتر وواضح، ولكي يُأخذ الطلب على طابع الجدية في ضرورة البت فيه، عوضاً أن يبقى متروكاً غير محدد بمدة معينة، الأمر الذي قد يؤدي الى البت في الطلبات الجديدة واهمال الطلبات القديمة، مما يشكل اخلالاً في حق المحكومين بأن يُنظر طلب استبدال العقوبة الخاص فيهم ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنهم.

سادساً: عدم تسبيب رفض طلب استبدال العقوبة

منطلقاً من كفالة حق المحكوم في استبدال العقوبة، وقياساً على تسبيب الأحكام الجنائية، لابُد من أن يُسبب رفض طلب استبدال العقوبة على حدٍ سواء كما اسلفنا ، فمن حق المحكوم ووكيله أن يعرفا لماذا تم رفض استبدال العقوبة، كأن يكون المحكوم عائد و ذو صحيفة جنائية سيئة ، أو أن يكون غير محمود حسن السيرة والسلوك، وغيرها من الأسباب التي قد تدفع جهة الاختصاص الى رفض طلب استبدال العقوبة، فحرياً بجهة الاختصاص ان تُسبب رفض طلب استبدال العقوبة، لكيلا يُترك مجالاً للشك بشأن شفافية قبول بعض طلبات استبدال العقوبة ورفض بعضها الآخر.

سابعاً: رفض طلب استبدال العقوبة بناءً على تخلف المحكوم عن سداد الالتزامات المالية المقترنة بذمته المالية

يتم رفض طلب استبدال العقوبة احياناً كون المحكوم عليه بعض الالتزامات المالية التي لم يقم بوفائها للدائنين، قد يكون السبب منطقياً لوهلة، إلا انه في ذات الوقت كيف للمحكوم ان يفي بالتزاماته المالية تجاه

الدائنين أن كان يقبع في محبسه، عوضاً ان يتم إطلاق سراحه باستبدال العقوبة القاضية بحبسه، وذلك لكي يتسنى له أن يعمل أو أن يجد طريقاً يستطيع تأمين الالتزامات المالية المترتبة عليه للدائنين، فالأولى هنا تمكين المحكوم من إيجاد طريقة للوفاء بالتزاماته باستبدال عقوبته واعطائه قدراً من الحرية يستطيع من خلاله إيجاد عمل او مصدر بديل للدخل لكي يؤدي التزاماته المالية تجاه الدائنين والتي كانت سبباً في حبسه من الأساس.

ثامناً: عدم وجود مدة محددة للبت في طلب استبدال العقوبة المقدم للمرة الأخرى

على غرار عدم وجود مدة محدده للبت في طلب استبدال العقوبة المقدم لجهة الاختصاص، ففي حالة رفض الطلب لأول مرة، متى ما تسنى للمحكوم أو وكيله تقديم طلب استبدال عقوبة متى ما استجد ظرف خاص من شأنه تمكين المحكوم أو وكيله تقديم طلب آخر، كأن تكون مدة الحبس سنة في الدعوى الجنائية في أول درجة، وتم استئناف الحكم من قبل وكيل المحكوم، مما أدى الى تقليص مدة الحبس من سنة إلى ثلاثة أشهر على سبيل المثال، مما يجعل تقديم طلب آخر لاستبدال العقوبة ممكناً، إلا أن المشكلة واحدة، وهي عدم تحديد مدة محدده للبت في طلبات استبدال العقوبة، ونرى بأنه من الجدير تحديد هذه المدة بثلاثة أيام كاقتراح كذلك لكي تكون أسوةً بالمدة المُقترحة بشأن البت في طلب استبدال العقوبة الأول.

حرر في 28 سبتمبر 2022
المنامة - مملكة البحرين

انتهى/-